

## مقدمة :

يعد التعليق على حكم قضائي بمثابة أهم طريقة للتعامل مع الأعمال القضائية ، بحيث يكتشف القانوني من خلالها الصيغ التي يعتمدها مختلف القضاة في حل المنازعات المعروضة عليهم.

إذ تمر كل دعوى ترفع أمام القضاء بجملة من المراحل، بداية من رفعها الى غاية صدور حكم أو قرار يفصل في موضوع نزاعها ( والذي يتضمن كل من الديباجة، الوقائع، الأسباب و المنطوق)، يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعتها الأطراف أمام الجهات القضائية وادعاءات كل طرف ، التي تكون بطبيعة الحال متعارضة، تؤدي الى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، أين يقوم بالإجابة عليه في آخر الحكم أو القرار، مقدما حلا قانونيا مرتكزا على نص قانوني مناسب .

وباعتبار أن كل نزاع بعرض على الجهات القضائية للحكم فيه، يتعلق بمسألة قانونية معينة ، فإن التعليق على الحكم أو القرار القضائي، ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية ن الطالب لهذه المسألة، مستعينا بالمعلومات النظرية التي تلقاها في وقت وهو ما يشكل الهدف من تعلم منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي، إذ بواسطتها يترسخ لدى الطالب ما تعلمه من معلومات نظرية.

تعد العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي المفتاح الذي يستخدمه الطالب للوقوف على المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع ، مما يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع الى المعلومات الخاصة بها ، و تطبيقها على قضية الحكم أو القرار المعطى له و بالتالي فمنهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي هي دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة.

تمتاز منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية باختلاف صورها، من الجانب الشكلي فقط غير انها تتفق من حيث مضمونها كونها تركز كلها على الوقائع و الإشكالات القانونية التي يطرحها القرار، ومن ثمة ابراز الحل القانوني السليم.

يستدعي التطرق الى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي تحديد المقصود بهما ثم التعرّيج على بين مكوناتهما بغرض تقديم نظرة مبسطة حول مفهومها (المبحث الأول) ، مما يسهل الامام بمراحل التعليق على أي منهما (المبحث الثاني).

### المبحث الأول- المفهوم الحكم أو القرار القضائي :

سيتم التطرق هنا للمقصود بالحكم و القرار ثم لمكوناتهما.

#### المطلب الاول- المقصود بالحكم والقرار:

ينصرف مدلول " le jugement " إلى ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى، أما القرار " l'arrêt " ، فهو ما يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا ومجلس الدولة من أحكام، هذا من الناحية القانونية .

أما من الناحية الفقهية فالحكم له مفهوم واسع فيشمل كل ما يصدر على الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني-مكونات الحكم او القرار القضائي:

تتمثل مكونات الحكم أو القرار القضائي في :

### الفرع الاول-الديباجة :

تعرف كذلك بمقدمة الحكم أو القرار وهي المعلومات التي يفتتح بها القاضي حكمه، تتضمن مجموعة من المعلومات غرضها التعريف بأطراف القضية أساسا، تتمحور حول اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم و مواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي... إلخ<sup>2</sup>، تصدرها ، عبارة: "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – باسم الشعب الجزائري".

### الفرع الثاني-الوقائع :

و هي تلخيص للخصومة أو خلاصة للمراحل التي انتهت إليها القضية، يتم فيها تقديم وصف مجمل للنزاع أو لوقائع الدعوى قبل وصول أي منهما الى القضاء، تتضمن مجموع الأحداث المادية التي أثارت النزاع، كما يحتوي هذا الجزء كذلك على مختلف المراحل والإجراءات المتبعة أمام درجات التقاضي المختلفة، إذ لم يكن الحكم في الدرجة الأولى ( مستأنفا مثلا )، بحيث يتم وصف الإجراءات التي اتبعت بدءا من اصدار الحكم الأول المطعون فيه (المستأنف ) إلى غاية عرض النزاع على المحكمة الحالية، بشكل موضوعي حيادي، دون أن يبدي القضاة موقفهم منها.

### الفرع الثالث-الحيثيات ( تسبيب الحكم ، التعليل ):

هي الأسباب الموضوعية و القانونية التي دفعت القاضي الى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، من تأييد أو رفض لطلبات الخصوم، تبين فيه المحكمة الأسباب والعلل الواقعية والقانونية التي حتمت عليها الأخذ بالحل الذي اقترحته للنزاع. قانونا، تحتل فقرات الأسباب الجزء الأهم في الحكم أو القرار ، كما تستغرق عادة الحيز الأكبر منه. .

### الفرع الرابع: منطوق الحكم :

هو الجزء الذي تعرف فيه نتيجة الحكم، يحتوي هذا الجزء الموقف الفاصل في الدعوى وحل للمشكل القانوني الذي تثيره<sup>3</sup> وهو الجزء الذي يهم الخصوم، و فيه يعلن القاضي قراره ( رفض الدعوى ، تأييدها ، رفض طلبات المدعي أو قبولها ....)، و يبدأ عادة بعبارة "ولذلك" أو "لهذه الأسباب" ، مكتوبة في وسط السطر.

مثل: "قرر المجلس القضائي ابطال الحكم الأول والفصل من جديد في الحكم المستأنف عليه"، "قررت المحكمة رفض الدعوى لعد التأسيس والزام المدعي بالمصاريف القضائية"، " قررت المحكمة العليا قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا"... إلخ.

### المبحث الثاني- مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي

إن عملية التعليق على أي حكم أو قرار قضائي تتم وفق نسق معين يستدعي من الطالب إتباع منهجية معينة يمر من خلالها وفق مرحلتين :

<sup>2</sup>- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور ، المنهجية القانونية، منشورات الحبي الحقوقية، بيروت ، لبنان ، 2009، ص 85

<sup>3</sup>- أكلي تومي، مرجع سابق، ص 239.

## المطلب الاول- المرحلة التحضيرية:

يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر التالية:

### الفرع الاول-الوقائع:

هي كل الاحداث السابقة على الدعوى والتي نشب النزاع بسببها، يلتزم الطالب بمراعاة جملة من الضوابط أثناء استخراجها، يمكن حصرها في:

#### الفقرة الاولى-استخراج الوقائع المهمة في النزاع:

أي تلك الاحداث التي استند إليها القاضي من أجل ايجاد السند القانوني المناسب لها بسبب دورها البارز في تحريك النزاع وظهوره على السطح. ومثال ذلك قيام أحمد بتأجير مسكن لمصطفى ، ثم قيام أبناء المؤجر بالاعتداء على المستأجر بالضرب، لينشب فيما بعد نزاع حول المسؤولية العقدية للمستأجر جراء اخلاله ببند العقد ليتم مقاضاته من طرف أحمد المؤجر ، لينتهي الأمر بصدور حكم قضائي يقر بمسؤولية المستأجر التعاقدية، في هذه الحالة يتعين على المعلق عدم التطرق إلى واقعة الضرب واثارة المسؤولية التقصيرية لأبناء المؤجر ، إذا لم يتم أخذها بعين الاعتبار في الحكم محل التعليق.

#### الفقرة الثانية- مراعاة الترتيب الزمني في استخراج الوقائع:

تستخرج الوقائع بشكل مرتب حسب تواريخ حدوثها في شكل نقاط وبأسلوب المعلق ولغته الخاصة بعيدا عن الصياغة المعتمدة في سردها في متن الحكم، فينبغي تجنب اجتزاء مقاطع من القرار ، والاستعانة بمقتطفات منه في سبيل ذلك.

#### الفقرة الثالثة- تجنب افتراض وقائع لم تذكر في الحكم او القرار

وهو ما يفرض على المعلق الاكتفاء بالوقائع المذكورة في صلب الحكم موضوع التعليق فقط، دون التكهّن بوقائع أخرى، ملتزما بما ورد في الحكم من وقائع وبالكيفية التي عرضت بها على المحكمة، دون إضافة أخرى من وحي خياله.

فإذا ذكر القرار أن محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر، فدفعت عمر جزء من الثمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب اثناء تعليقه لا يذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

#### الفقرة الرابعة-تكييف كل الوقائع تكييفاً صحيحاً :

إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي الى دراسة صحيحة و بالتالي الوصول الى حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال : حدث نزاع حول بطلان عقد ايجار سكن بسبب استخدام المستأجر له لجمع المخدرات ، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام و الداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب و ليس محل العقد.

### الفرع الثاني -الإجراءات :

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غابة صدور القرار محل التعليق ، و تنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النزاع القضائية و بشكل واضح، و يقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التقدم بمطالبة القضائية أمام المحكمة الى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التعليق. و يعرض في كل

مرحلة السباب الواقعية و القانونية و طلبات كل من الخصوم ثم الحل القانوني الذي اعطى للنزاع و يجب على الطالب أن يراعي في استخراجها مايلي:

- تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع: فيبين الطالب ما إذا كان الاجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا.

- تبين كل الإجراءات بدقة و ايجاز و ذكر كل النقاط المتعلقة بها، فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، والجهة القضائية التي مثل امامها و بماذا يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكماً أو قراراً و الجهة القضائية التي أصدرته، و بماذا يقضي.

- أن لا يفترض اجراء جديدا لم يكن في الدعوى: فاذا كان القرار محل التعليق الصادر من المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدر القرار في المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن احد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

#### الفرع الثالث- الادعاءات :

هي مزاعم و طلبات اطراف النزاع و الأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، و بما أن ادعاءات الطرفين تكون متضاربة و متقابلة ، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني، أين يكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له الفصل في النزاع، و لاستخراج الادعاءات يجب أن يراعي الطالب مايلي :

#### - ذكر الادعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف :

إذ لا يكفي أن يقول مثلاً، يدعي محمد مخالفة و سوء التطبيق القانون، بل يذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنص يلعب دوراً كبيراً في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي و دليله على صحة ادعائه.

مثال : يدعي محمد سوء تطبيق القضاة لنص المادة 134 من القانون المدني الجزائري، حيث اعتبره القضاة مسؤولاً عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر وقع اثناء تواجد الإبن في المدرسة.

#### -مراعاة الترتيب الادعاءات :

إذا كان القرار صادراً مثلاً عن المجلس القضائي ، فيذكر أولاً إدعاءات المستأنف ثم ادعاءات المستأنف ضده، و يجب ذكرها في شكل نقاط و ذكر كل إدعاء على حدة، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار ، بل يجب عليه ذكر الادعاءات بأسلوبه الخاص و بشكل مختصر.

#### الفرع الرابع- المشكل القانوني :

إن المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبلور لدى القاضي عند فصله في النزاع، بعد سماعه لادعاءات الخصوم المتضاربة إذ تنشئ هذه الأخيرة و بحكم تناقضها، مشكلاً قانونياً في ذهن القاضي ينبغي عليه السعي لحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب الى استخراج المشكل القانوني من الادعاءات و أيضاً من الحل الذي توصل اليه، و يراعي الطالب في استخراج مايلي:

- طرح المشكل القانوني في شكل سؤال: مثلاً هل العقد المبرم بين محمد و علي يتطلب افرغه ف يقالب رسمي؟ و بالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ و ماهي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

- طرح المشكل القانوني بصيغة قانونية: فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر الى ذهنه، مثلاً : بدلاً من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية ؟ يطرح هذا السؤال هل الرسمية ركن م ن اركان البيع العقاري؟

- الدقة في طرح المشكل القانوني: فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن ، و هذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية ، مثلا بدلا من هذا الطرح العام : من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الاب أم العمة ؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي لحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر ، أم تسأل عمته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، و باعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟.

#### -الطرح التطبيقي للمشكل القانوني:

على الطالب يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأي صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار بشكل خاص يكون له علاقة بموضوع النزاع.

مثال : بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ و ماهي صوره و اثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ و هل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع يعتبر حيلة تدليسية تؤدي الى إمكانية ابطال العقد ؟

#### المطلب الثاني -المرحلة التحضيرية :

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسالة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار ، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية و تطبيقية في آن واحد.

#### الفرع الاول- الخطة

لكي تكون الخطة ملائمة للدراسة، لابد من مراعاة ماييلي:

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب موضوع و خاتمة.
- وضع خطة تطبيقية : فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية و أطراف النزاع من خلال عناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية و ذلك بتجنب وضع عناوين نظرية ، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري و آخر تطبيقي ، فذلك سيؤدي حتما الى تكرار المعلومات.
- أن تكون الخطة دقيقة : و ذلك بوضع عناوين دقيقة و تجنب العناوين الطويلة.
- أن تكون الخطة متوازنة : و ذلك من حيث المطالب و المباحث.
- أن تكون الخطة متسلسلة :بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية .
- وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح : فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث ، هكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين ، و هي الخطة المثالية لمعالجة اغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الحكم و القرارات القضائية.

#### الفرع الثاني- المناقشة :

و فيها يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة و تحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

## الفقرة الأولى-مقدمة :

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة انطلاقا بتحديد أطراف النزاع وهوياتهم، ثم تقديم تلخيصا وجيزا لوقائع الدعوى محل الحكم في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والإجراءات و الادعاءات، ثم تلخيصا للحل المقدم من القاضي ، لينتهي في الأخير بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة و مختصرة.

## الفقرة الثانية-صلب الموضوع :

في هذه المرحلة، يبدأ الطالب بمناقشة و تحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاء و التي يطرحها الخصوم في شكل ادعاءات و في كل نقطة يناقش الطالب نظريا و تطبيقيا كل مسألة مع اقتراحه الحل قانوني الذي يراه ملائما لحل النزاع . لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك ، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة الى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق ولتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة و مقارنة الحل الذي اختاره مع الحل الذي توصل اليه القضاة، و يكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما اذا تم رفض الحكم أو القرار ، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا، و تكون الدراسة في صلب الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

## الفقرة الثالثة-خاتمة :

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل اليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي ، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين ، يذكره الطالب مبديا رأيه بشأن ذلك الحل الذي توصل اليه القضاة إما بالموافقة أو رفضه مع إعطاء البديل له في الفرضية المذكورة أخيرا.



